



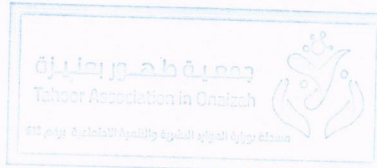
جمعية طهور بعنيزة
Tahoor Association in Onaizah

سياسة الرقابة والمراجعة الداخلية

اعتمدت هذه السياسة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (1) لعام 2021م في 12 / 6 / 1442 هـ الموافق: 25 / 1 / 2021م،
وتم اعتماد تعديلاتها في الاجتماع رقم (2) لعام 2022م في 18 / 8 / 1443 هـ الموافق 21 / 3 / 2022م

النسخة الثانية

02	رقم الإصدار	2	عدد الصفحات	06	سياسة:
2022 / 3 / 21	تاريخ التعديل	2021 / 1 / 25	تاريخ الإصدار		



سياسة الرقابة والمراجعة

مقدمة: تسمى هذه السياسة بسياسة الرقابة والمراجعة، وتهدف إلى ضبط الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والمالية والفنية التي من شأنها تعزيز سلامة العمليات وتسلسل إجراءاتها لتسهيل العمل، وكشف مواطن القصور أو الإهمال ومعالجتها فوراً، والتأكد من سلامة تطبيق أنظمة الرقابة والمراجعة بمختلف مصادرها ومستوياتها.

نطاق السياسة: يشمل نطاق تطبيق هذه السياسة جميع العناصر التالية:

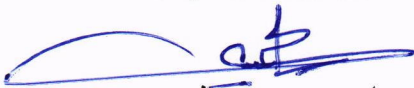
- 1- تغطي هذه السياسة كافة وثائق وأنظمة ولوائح الجمعية
- 2- كافة الصلاحيات والمسؤوليات والقرارات الإدارية والمالية والفنية.
- 3- كافة الإجراءات والعمليات والأنشطة الرئيسية والفرعية التي تتم داخل الجمعية أو ترتبط بها.
- 4- تستند هذه السياسة على مصادر البيانات الحقيقية الرئيسية في الجمعية، ومن بينها: سجلات العمل وكذلك التقارير الداخلية والخارجية.
- 5- تطبق هذه السياسة على جميع العاملين والعملاء

بيان السياسة: تطبق هذه السياسة من قبل جميع الجهات والمستويات الرقابية داخل الجمعية، بشكل دوري، أو بشكل مفاجئ إذا دعت الحاجة لذلك، لضمان تحقيق الآتي:

- 1- تعزيز الرقابة الذاتية وتمكين العاملين وتحفيزهم على مراقبة أنفسهم بأنفسهم كل في مجال عمله.
 - 2- سلامة البيانات والمعلومات للوصول إلى صنع أو اتخاذ صنع القرارات والتوجيهات والإجراءات المناسبة.
 - 3- سهولة منظومة وعمليات وإجراءات الرقابة والمراجعة ووضوحها وبساطة أدواتها وآلياتها.
 - 4- تكامل عمليات الرقابة وأساليبها مع الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط المعتمدة في الجمعية.
 - 5- كشف الأخطاء وتحديد أسبابها وتصحيحها فوراً.
 - 6- قياس النتائج لمعرفة حجم الإنجاز، وتقييم المخرجات والنتائج وتحقيق الأهداف.
- الالتزامات:** تلتزم الجهات المعنية بالرقابة والمراجعة بمراجعة هذه السياسة وتحديثها باستمرار، كما تلتزم باطلاع جميع العاملين والعملاء على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وإطلاعهم على هذه السياسة وعلى نظام الرقابة والمراجعة الداخلية، والإلمام بهما، والتعهد بالالتزام بما ورد بهما أثناء أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.
- المسؤوليات:** تعتبر جميع الجهات الرقابية في الجمعية مسؤولة عن تطبيق هذه السياسة بما فيها لجنة الرقابة والمراجعة الداخلية، وأية لجنة أو وحدة تنظيمية أخرى ذات صلة.

المرجع: تم اعتماد تعديلات هذه السياسة من قبل مجلس الإدارة في الاجتماع رقم (2) لعام 2022 في 18 / 8 / 1443هـ الموافق 21 / 3 / 2022م.

رئيس مجلس الإدارة



سامي بن محمد الحميدي